محاضرة: عمان /الأردن

بتاريخ: 2019/04/11

الدكتور: وليد الشاويش

الفقر في ضوء نظرية المعرفة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

مقدمة

وبعد أرحب بكم جميعاً في هذه المحاضرة ذات العلاقة بالفقر في ضوء نظرية المعرفة ربما سبق وتحدثنا عن موضوعين فيما يتعلق بنظرية المعرفة، موضوع الناحية الطبيعية والعلمية، بمعنى هل نتائج المختبر فعل المادة أم خلق الله تعالى؟ وتكلمنا عن بعض الأحاديث النبوية التي يمكن أن تشتبه لكنها يمكن أن تتضح في ضوء إزالة الإشكال عن طريق المعرفة، مثل حديثا النبي صلى الله عليه وسلم (لا عَدْوَى وَلا طِيَرَةَ) وحديث (فِرَّ مِنْ الْمَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنْ الْأَسَدِ) وميزنا بين الحديثين في محل عمل كلٍ منهما،

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: فِرَّ مِنْ الْمَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنْ الْأَسَدِ)

(رواه البخاري)

وقال:

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لا عَدْوَى وَلا طِيَرَةَ وَلا هَامَةَ وَلا صَفَرَ)

(رواه البخاري)

كذلك تحدثنا عن الحجاب في ضوء نظرية المعرفة، والآن نتحدث عن موضوع مهم من الموضوعات ألا وهو موضوع الفقر.

الفقر محرك أساسي للصراعات في العالم

من المعلوم أن الصراع هو محرك التاريخ ولكن محرك هذا الصراع هو الفقر والعلاقات الاقتصادية بمعنى عندما تتحدث عن موضوع الفقر أنت تتحدث عن أسباب الثورات في العالم وعبر

تاريخ العالم الطويل أنت تتحدث عن موضوع محرك أساسي لتصرفات الإنسان مما يعني أنه لابد أن يأخذ هذا الموضوع حقه من العناية، وجهات النظر التي هي موجودة الآن هي في غالبها إما وجهة نظر غربية اقتصادية في المجال الرأسمالي أو رؤية اشتراكية تعيد تفسير جدل التاريخ على ضوء الصراع الطبقي.

الرأسمالية تقول بتفسير آخر: وهو الإرادة المطلقة للإنسان في التصرف مما أدى إلى هيمنة الرأسمالية والإقتصاد الرأسمالي الليبرالي على حركة الاقتصاد في العالم، ومن ثم السيطرة على السياسة، نحن عندما نتحدث عن هذا الموضوع سنجد أنفسنا نتحدث في ضوء نظرية المعرفة عن جزء متعلق بالعقيدة، وجزء متعلق بالواقع الاقتصادي والممارسة، وجزء متعلق بالشريعة والأخلاق أيضاً، فلذلك لابد من بيان الأجزاء التي تتناول هذا الموضوع بحيث يكون هناك شمولية في المعرفة، نحن عندما نبدأ بالمعرفة نبدأ بالحكم العقلي كما قال ابن عاشر:

وَحُكْمُنا العَقْلِي قَضيَّةٌ بِلا وَقْفٍ عَلى عَادَةٍ أَوْ وَضْعٍ جَلاَ

(ابن عاشر)

بمعنى أنه يقسم الأحكام إلى عقلي وعادي وشرعي، الآن نحن بالنسبة لنا إذا بدأنا بالحديث عن حكم العقلي نتكلم عن إثبات صفات إلهية بالعقل وهي أيضاً ثابتةٌ بالنقل ونحن نقول: إن النقل أصل والعقل شاهدٌ لذلك النقل، فنبدأ بالحديث عن مسائل عقدية ذات علاقة بالموضوع هذه المسائل هي أولاً الحياة لله عز وجل وهي أنه سبحانه وتعالى: (الْحَيُّ الْقَيُّومُ)

(الْحَيُّ الْقَيُّومُ)

(سورة البقرة: الآية 255)

والعلم: (إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)

(إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)

(سورة العنكبوت: الآية 62)

وكذلك الإرادة: أنّ الله (فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ)

(فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ)

(سورة البروج: الآية 16)

والقدرة: إنّ الله (وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)

(وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)

(سورة الحديد: الآية 2)

ما علاقة هذه الصفات الإلهية بمسألة الفقر والرزق والغنى؟

علاقة الصفات الإلهية بالفقر والظواهر الاجتماعية الأخرى

نحن نقول: إن هذا الفقر أو الظواهر الإجتماعية إنما هي خلقٌ إلهي بمعنى: الغنى خلقٌ إلهي، والفقر كذلك خلقٌ إلهي، فكما أن المرض هو خلقٌ من الله تعالى لكنه قد يكون كسباً للإنسان، فالإنسان ربما يتناول من المفسدات للصحة ما يؤدي إلى تلف جسمه، فنقول: إنّ الله سبحانه وتعالى هو خالق الصحة والمرض وهو عز وجل النافع الضار، وهو النافع الضار، فنحن عندما نتكلم في مسألة الفقر والغنى كما نتكلم في مسألة المرض.

الطعام خلقٌ إلهي، لكن هذا الإنسان عندما يأكل طعامه أو يكسب رزقه فهذا يكسبه بكسبٍ منه لكن خالق الطعام هو الله سبحانه تعالى، كذلك الولد، الرجل والمرأة يتزوجان فينجبان الولد فهما يكسبان هذا الولد، والولد كسبٌ لوالديه، لكنه ليس خلقاً للوالدين.

لذلك نحن نريد أن نميز بين شيئين عندما نتكلم في موضوع الفقر وعندما نتكلم في موضوع الغنى وعندما نتكلم في المرض والصحة ونتكلم في الطعام والجوع والعطش وما إلى ذلك ننظر إليهما من جهتين:

- الجهة الأولى: أنّ هذه المظاهر هي خلقٌ إلهي، بمعنى أن الله تعالى خلقها بإرادةٍ منه سبحانه وتعالى.

- الجهة الثانية: هي كسبٌ إنساني وبمعنى ذلك أنّ الله عز وجل قال للإنسان:

(فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ)

(سورة الملك: الآية 15)

فهنا المشو هو الكسب ولكن خالق المائدة والرزق هو الله سبحانه وتعالى، وبناءً عليه نكون قد نظرنا إلى الفقر من زاويتين:

- الجهة الأولى: جهة خلق الله سبحانه وتعالى.
- الجهة الثانية: هي جهة الكسب البشري.

المسؤولية والمحاسبة وما يجب التسليم به لله

لأنّ هذا مهمٌ جداً في بيان المسؤولية والمحاسبة والاختيار وفي بيان ما يجب به التسليم لله سبحانه وتعالى، فالمرض عندما يقع بالإنسان يجب التسليم بذلك لأنه فعلٌ إلهي وإرادةٌ إلهية، لكنه إذا كان قد تناول من المفسدات والمطعومات المفسدة فلا يعني أنه هنا يريد أن يُسَلِّم بل هنا يترجح فيه جانب المحاسبة وجانب المسؤولية والمعاقبة أيضاً، ولذلك نحن عندما ننظر إلى القضاء والقدر ننظر إليه من جهة أنه خلقٌ لله هذا هو الذي ينبغي التسليم به، لكن من جهة كسب العباد هنا يجب أن تتدخل المحاسبة ويجب أن تتدخل المسؤولية وأن الإنسان لابد أن يكون مسؤولاً عن تصرفاته، فالقاتل يقتل المظلوم مثلاً، هذا يكون خلقٌ من الله عز وجل، لكن المحاسبة على فعل العبد من حيث إنه كسبٌ له وليس من حيث إنه خلقٌ لله سبحانه وتعالى، وإذا تأملنا في كتاب الله عز وجل نجد قوله تعالى:

(لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ)

(سورة البقرة: الآية 286)

إذاً هناك الجزاء وهناك المحاسبة.

إذا جئنا إلى الفقر نقول: إنّ الله تعالى سبق علمه بأن فلان غني وفلان فقير، هذا سبقُ علم، هذا متعلقٌ بصفة من صفات الله عز وجل ألا وهي صفة العلم.

الإرادة الإلهية

نأتي إلى الصفة الثانية ألا وهي صفة الإرادة، الإرادة معناها تخصيص الشيء بما يجوز عليه، بمعنى أن هذا الإنسان يجوز أن يكون له لون بشرة معين مختلف عن لون البشرة الأخرى، مثلاً شقراء صفراء، مثلاً أو سمراء، عيون زرقاء عيون عسلية مثلاً، هذا الإنسان يجوز أن يكون له هذه العين عسلية أو أن تكون زرقاء وما إلى ذلك، هنا نقول: أنّ الله عز وجل اختار لك أيها الإنسان هذا الأمر، فإذا تأملت بالهوية التي تحملها فمن حيث ولادتك ومن حيث مكان الولادة ومن حيث الوالدان أنت في هذا تحت الإرادة الإلهية لم تختر شيئاً منها، أنت لم تختر مكان ولادتك، ولا تاريخ ولادتك، ولم تختر أبويك، فنحن نقول: هناك إرادةٌ إلهية، إرادة إلهية أخرجت العلم بأنّ الله علم أن والدك فلان ووالدتك فلانة، وأنك ستكون في بلد كذا، وأنك ستولد في مكان كذا، وبتاريخ كذا، إذاً هناك سبقٌ للعلم الإلهي، جاءت الإرادة على وفق ذلك العلم فخصصت فظهرت صور الناس، ظهرت أعمارهم، ظهرت آجالهم، ظهرت صفاتهم، مكاسبهم، بمقتضى تلك الإرادة الإلهية، إذاً هناك سبق علم، ثم جاءت الإرادة على وفق العلم الإلهي، الآن تأتي القدرة للتنفيذ، تأتي القدرة لتنفيذ ما أراده الله تعالى على وفق العلم فظهر لنا في الواقع أن هذا غنيٌ، وهذا فقير، هذا متوسط الحال، هذا رزقه كذا، هذا رزقه كذا، حتى عند الولادة يؤمر الملك بكتب رزق الإنسان، وأنه شقيٌّ أو سعيد، إذاً هناك أشياء أنت أيها الإنسان لم تستشر فيها، أنت لم تستشر في فقرك ولا في غناك ولا في وجودك، هذا الأمر أنت فيه لست مخيراً وكذلك لست محاسباً فهذا لا يدخل في حسابك لأن هذه الصورة التي تراها في المرآة وهذا الطول ولون البشرة فإن هذه لا تدخل ضمن كسب الإنسان، أنك فقيرٌ أو غني أيضاً هذا لا يدخل ضمن كسبك وهو خارج إرادة الإنسان من حيث خلق الله عز وجل لهذا الإنسان أنه فقير أو أنه غني أنه له قدرات عقلية معينة يتفوق الناس ويتفاوتون في قدراتهم العقلية فمن حيث هذا

أيضاً أنت جئت على هذا الوصف من حيث التمكن في القدرة والكفائة في العقل والتفكير إنما بما جعله الله لك من قدرات بدنية، فهذه الأمور جعلٌ إلهي ليست باختيار الإنسان، إذاً القدرة أخرجت هذه الظاهرة أخرجتها إلى أرض الواقع أمامنا فنرى أن فلاناً فقيراً وأن فلاناً غنياً يعيش حالة الغنى.

الآن سنأتي إلى الظاهرة، سنبدأ بالظاهرة: الآن إذا انتهينا من القدرة التي سبقتها الإرادة التي سبقها العلم الآن نحن أمام شيء متجسد أمامنا، ظاهرة أمامنا ترى بيوت الصفيح، ترى الخيام، ترى مظاهر الفقر، ترى مظاهر البؤس هنا، وفي مكانٍ آخر ترى مظاهر الغنى الفاحش والفساد المالي وما إلى ذلك، فهل يعني أنه إذا كان هذا خلقٌ من الله أن الإنسان لم يعد كاسباً لذلك؟ هل أن هذا خلق من الله يعني أن الإنسان لا يوجد له اختيار؟ لا يوجد لهذا الإنسان رضا؟ لذلك هذا ما نريد أن نبحثه.

توصيف الفقر

في الحقيقة بالنسبة للفقر إذا جئنا إلى توصيفه سنجد أن هناك نوعين من الفقر، الفقر المدقع: وهو فقر الغذاء، والفقر المطلق: وهو عدم كفاية المال دخول حاجة هذا الإنسان من تعليم وصحة ومواصلات وفاتورة الماء وفاتورة الكهرباء فتجد أن الاقتصاديين قد عنوا بتحديد أوصاف الفقر المطلق وبأوصاف الفقر المدقع، ولهم في هذا دراستهم وإحصائهم في هذا الموضوع.

الآن أن يكون الإنسان فقيراً فهو لم يختر الفقر، وأن يكون غنياً فإنه لم يختر الغنى، فمن حيث هذا نقول: إنّ الغنى والفقر هما من الأشياء التي قُدِّرَت على هذا الإنسان ولا اختيار له في ذلك، الآن سيطرح السؤال إذاً أنتم تقولون: بما أن الفقر مسألة مُقَدَّرَة إذاً فليبقى الفقراء فقراء وليزداد الأغنياء غناً، ثم بعد ذلك نأتي إلى الفقراء نقول لهم: هذا ما كتب عليكم فارضوا بما قسم الله لكم وإن لم ترضوا فعندئذٍ أنتم عارضتم الإرادة الإلهية ومن ثمة يلصق بالدين فلسفة الإفقار وفلسفة أن هذا الأمر قدرٌ إلهي ولا يجوز للفقراء أن يعترضوا على الأغنياء لأنهم إذا اعترضوا فهذا يعني أنهم يعترضون على قدر الله عز وجل مما ينتج حالة مشوهة من التدين التي تبرر حالة الإفقار وتجعل حالة الإفقار أنها مسألة دينية ولذلك إياك أن تفكر في حقٍّ لك أو أن تبحث في عدالة التوزيع في الموارد أو تضييق الفجوة بين الأغنياء

والفقراء، أنت كتب لك ذلك فلا تنبس ببنت شفةٍ فيما قدر عليك ثم بعد ذلك يصبح هذا التضليل هو أنه مظهر إيماني لك أيها الإنسان وعليك أن تستسلم لله عز وجل لكنه في الواقع كان يستسلم لقوى غاشمة مالية مستبدة ولم يكن مستسلماً لله عز وجل لأنه لم يميز حقيقةً بين الكسب والخلق، ما هو الكسب الذي فيه الجزاء وفيه المحاسبة وفيه المسؤولية وما هو الخلق الذي يجب فيه الإستسلام؟ ما هو الفساد المالي الذي يجب أن تنكره وأنه من المنكرات ويجب الضرب على يد الفاسد المالي؟ بينما في جزء من هذا الواقع هو إيمانٌ بالله سبحانه وتعالى.

حالات الإفقار التي يمارسها الإنسان

الآن عندما نتكلم في هذه الحالة التي أمامنا علينا أن نناقش حالات الإفقار التي يمارسها الإنسان صحيح أنها هي خلقٌ إلهي لكن هذا الإنسان كسبَ كسباً آثماً وعليه أن يحاسب عليه، لنأتي مثلاً إلى صناعة الإفقار التي هي كسبٌ بشري من جهة الإنسان، وخلقٌ إلهي من جهة الله سبحانه وتعالى، لنفترض صناعة الربا وما تؤدي إليه صناعة الربا من إنتاج التضخم وتآكل القوة الشرائية بسبب تداول النقود بسبب عقد الإقراض الذي يرتبط فيه النقد بالنقد ثم يؤدي بعد ذلك إلى زيادة نقدية بمعنى أن النقد قد خرج من سكة الاستثمار ودورة الإنتاج لإنتاج المنافع والخدمات وأصبح يولد نقوداً زائدة بسبب عقود الإقراض المطردة التي تبيع النقود بالنقود إلى أجلٍ مع ربح النقود بينما نجد أن المصانع والمزارع وقوى التجارة تفتقر إلى مثل هذه الأموال ونلاحظ النزوح واللجوء من قبل هذه النقود على أيدي المرابين إلى البنوك للإقراض والاقتراض وبيع الزمن والانتظار للناس.

كذلك منع الزكاة، منع الزكاة كسبٌ إنساني، هؤلاء الفقراء يضعون أيديهم على بطونهم من شدة الجوع لأن هناك من يضع يده على بطنه من شدة التخمة فمعنى ذلك أنك لا تقول أنه يجب أن تسلم بذلك وقد أمرك الله أن تخرج زكاة المال ولكنك حبست المال عن أصحابه ثم بعد ذلك تقول لي سلِّم بهذا الأمر وهو منكرٌ من المنكرات والرضا به حرام.

فلذلك يجب أن نفرق بين ما هو خلقٌ لله عز وجل يجب الإستسلام له وبين ما هو الكسب البشري من جهة الإنسان الذي يجب أن يكون من المنكرات، فلا تقل لي: إنّ أكل الربا يجب التسليم به وأنّ قتل المظلوم يجب التسليم به من باب أن هذا من القضاء والقدر، نقول لك: نعم من جهة الخلق يجب التسليم لكن من جهة الكسب لابد من المحاسبة ولابد من الجزاء وتحمل المسؤولية.

الإسراف والتبذير هي من شيم الأغنياء المفرطين في الاستهلاك، بمعنى أنه إذا احتاج من الطعام بقدر عشرة دنانير اشترى بخمسين ثم ألقى في القمامة ما قدره أربعون ديناراً، ما معنى ذلك؟ أنه زاد الطلب على السلعة، وزيادة الطلب على السلعة تعني زيادة السعر، ومعنى زيادة السعر أن هناك من كان يستطيع أن يشتري من الفقراء أصبح عاجزاً عن الشراء بسبب هذه الزيادة، بسبب زيادة الطلب الذي هو طلب حقيقةً غير رشيد إنما هو طلب مسرف مظهري مزيف، حيث تلقى الأطعمة في القمامة بينما تجد من يحتاج إليها، الإسراف مثلاً بتناول المحرمات كالخمور والتدخين، عندنا في الأردن في سنة ألفين وعشرة تقريباً يعني بلغت التكاليف على التبغ ما يقرب من خمسمئة مليون، خمسمئة مليون ما معنى ذلك؟ أن هناك خمسمئة مليون ألقيت في القمامة، بل وأتلفت الصحة وعليك أن تتدارك ما أتلفته هذه السلعة من النفوس وأمراض صحية تستوجب أيضاً إنفاق المزيد من الأموال على المدخنين مما يعني أن هناك هدراً حقيقياً في المال وفي النقود أدى إلى مزيد من الفجوة وهذا عمل يكون شعبياً يعني على مستوى شعبي أن هناك من يتلف نفسه بذلك.

تفسير الظواهر الإقتصادية على أنها ظواهر قهرية جبرية

الأثرة الرأسمالية: الرأسمالية تنظر إلى الثروات على أنها شحيحة، وعلى أن هذه الثروات ليست موزعة توزيعاً عادلاً، بمعنى أن هؤلاء مثلاً في إفريقيا لا يستحقون ثروة الألماس مثلاً، لا يستحقون ما عندهم من اليورانيوم، هؤلاء لا يستطيعون أن يستخرجوه لذلك لا بأس بعمليات القنص والسطو المسلح على جنوب المتوسط من أجل استنزاف هذه الخيرات ثم إلقاء الفتات لأهلها حتى أنهم أصبحوا يعني

يستخرجون الألماس ولا يلبسونه ويستخرجون القطن ولا يرتدونه ويستخرجون النفط ولا يأكلون ثمنه، فلذلك أنت أمام أثرة متوحشة تستطيع أن تستبد بقوى ضعيفة بموجب فلسفة بمعنى أن هذه الموارد أولاً: شحيحة وليست كافية، ثانياً: أن هذه الموارد موزعة توزيعاً عشوائياً بلا حكمةٍ فبالتالي يصبح من وجهة نظر هؤلاء لابد من الحروب، هذه الحروب نشأت أصلاً من فلسفة تائهة ألا وهي فلسفة ندرة الموارد بمعنى عدم الكفاية، لأننا نؤمن بوجود الندرة النسبية فأنت لا تجد القمح في الطريق ولا تجد السكر في الطريق هي نادرة فعلاً لكننا نقول: ندرة نسبية لكنها كافية للحاجات بينما في الفلسفة الرأسمالية يتوهمون أنها غير كافية لحاجات الإنسان وأن هؤلاء الذين يجلسون على النفط أو يجلسون على الألماس والثروات الطبيعية لا يستحقون ما لديهم بسبب جهلهم وفقرهم مما يعني أننا أصبحنا أمام حروب طاحنة تستنزف البشرية وتستهلك النفوس البريئة بسبب فلسفة تعتقد أن هذا الواقع واقع جبري أصلاً، وأن الحروب مسألة جبرية وقهرية ليس لنا مدفعٌ لها، كذلك الفقر يعتبرونه ظاهرة طبيعية كالكوارث الطبيعية مثل الزلازل والبراكين وبالتالي لا تطالبونا بحلول للفقر لسبب أن السلوك الإنساني أصبح ظاهرةً طبيعية مستقاة من الطبيعة فكما أن مدخلات الانتاج أو مدخلات الاختبار في المختبر إذا أدخلت مثلاً الصوديوم مع الكلور سيؤدي بك إلى الملح كذلك الواقع ينتج الفقر كما تنتج البراكين كما تنتج الزلازل وما إلى ذلك والفيضانات فهذه مسألةٌ جبرية قهرية لسنا مطالبين بحل لها، فليمت من زادوا على قدر الإنتاج والاستهلاك من لم يكن قادراً على أن ينتج ولا قادراً على أن يستهلك فليهلك بسلام وليترك هذا العالم لأنه لا لزوم له ولا حاجة له ولا معنى أصلاً لوجوده.

إذاً بسبب هذا الوهم في الفكر الإنساني بدأ يفسر الظواهر الإقتصادية على أنها ظواهر قهرية جبرية بمعنى أن الغنى نتيجة قهرية وكذلك الفقر، فمعنى ذلك لابد من التسليم بالحالة الطبقية بين الأغنياء والفقراء لابد أن نسلم إلى صيرورة التاريخ أن هؤلاء أغنياء من طبقة الأغنياء وهؤلاء من طبقة الفقراء، ماذا يمكن أن تقدم العقيدة الإسلامية في ضوء نظرية المعرفة من إصلاح للفكر البشري في ضوء الإيمان بالله سبحانه وتعالى وفي ضوء الخلق الإلهي والكسب الإنساني؟.

الإسلام يقيّم على أساس العدل

نحن عندما نتكلم عن الفلسفة الغربية سواءً كانت الرأسمالية أو الفلسفة الشرقية بالاشتراكية جعلت الواقع هو منتج تاريخي تماماً دون الإلتفات إلى أن الله تعالى هو الخالق أبداً، بمعنى أن الله خلق العالم ثم تركه وبعد ذلك هؤلاء الناس يعيشون وبعد ذلك تسمع بصيرورة التاريخ وحتمية التاريخ وإلزامية التاريخ، بمعنى أن الحتمية للاشتراكية وهناك من يقول الرأسمالية هي الأقوى، وأقيمت العلاقات الاقتصادية على أساس المُغالبة، لكن الإسلام لا يقيّمها على أساس المغالبة سواء بالاعتقاد، سواء بالكسب، إنما يقيّمها على أساس العدل أنّ الله عز وجل قد أعطى هذه البشرية جميعاً ما يكفيها

(وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ)

(سورة فصلت: الآية 10)

(نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)

(سورة الزخرف: الآية 32)

لذلك هذه الآيات تقول: إنك أيها الإنسان في هذا الجانب عليك أن تسلِّم ولست أنت منتجاً تاريخياً أنت مخلوقٌ لله سبحانه وتعالى وأن ما هو من رزقك قد جاءك المَلَك وأنت في الرحم وكتب لك شقياً أو سعيداً وكتب لك رزقك فهناك جزء من فك الإشتباك بين البشر على النحو الديني بمعنى أن هناك جزء من الرزق هذا قُسِمَ لك مهما فعلت لن تأخذ أكثر مما قسم، ومهما حاولت فإنك ستأخذ ما هو لك مما يخفف من غلواء الطبيعة الإنسانية وشراسة النفس الإنسانية، وبالتالي لا تتعب فإن صيرورة التاريخ لا تصنع شيئاً، حتمية التاريخ ليست هي التي خلقت رزقك أنت الذي خلقك هو الذي خلق لك رزقك، هو الذي قال لك:

(فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ)

(سورة الملك: الآية 15)

إذاً هنا أنك أيها الإنسان علاقتك ليست في الصراع مع الغني إنما أنت علاقتك من حيث هذا الرزق مع الله سبحانه وتعالى، لذلك جاءت الآيات القرآنية تريد أن تلغي الحتمية للفقر وتريد أن تبين أن الغنى والفقر إنما هما بإعطاءٍ من الله ليست نتيجة قهر الطبيعة كما تتوهم الرأسمالية، كما في قوله تعالى:

(فَأَمَّا الْإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ * وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ)

(سورة الفجر: الآية 15– 16)

إذاً قال لك: دعك من الأغنياء علاقتك مع الله سبحانه وتعالى، دعك من التاريخ، دعك من الطبيعة، أنت لست عبداً للطبيعة ولست عبداً للتاريخ أنت عبدٌ لله سبحانه وتعالى وكان في هذا تحرير للإنسان من عبودية الطبيعة، من عبودية التاريخ لست منتجاً تاريخياً أنت خلقٌ إلهي ومن ثم هنا تقوم العقيدة الإسلامية بتحرير الإنسان من توهم هيمنة الإنسان عليه في رزقه وإنما تقول له: أنت في هذا الأمر علاقتك مع الله سبحانه وتعالى، هذا جانب الاعتقاد.

معالجة الإسلام للفقر

لكن عندما نأتي إلى جانب الكسب فيما يتعلق بالفقر نحن نقول: إن الشريعة هنا جاءت لتحرير الإنسان اعتقاداً لكن هذا لا يعني أنك تعتقد أنه خلقٌ إلهي إعفاء الإنسان من المسؤولية فلذلك: جاءت الشريعة بأحكامٍ فقهية، الجانب العقدي تكلمنا عنه، جاءت في جانب الفقه بأدلة شرعية جزئية تفصيلية، هذه الأدلة الشرعية التفصيلية الجزئية توجب على الأغنياء حظاً في أموالهم يعطونه للفقراء،

الآن الشريعة جاءت بإيجاب الزكاة على الأغنياء ليعطوها للفقراء والمساكين والله سبحانه وتعالى لم يترك قسمة الزكاة لا لنبيٍّ ولا لإمامٍ ولا لحاكمٍ ولا لعالمٍ بل قسَّم الزكاة بأقسامها الثمانية:

(إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ)

(سورة التوبة: الآية 60)

إذاً هذه القسمة هي قسمة مفروضة إياكم والتلاعب بهذه القسمة، لا تجعلوها ضريبةً، لا تحاولوا أن تسخّروا من هذه الأموال لبناء المساجد، لا تسخّروا هذه الأموال لبناء المستشفيات التي يستفيد منها الأغنياء والفقراء على حدٍّ سواء، لا تستخدموها للدعوة إلى الله، الدعوة إلى الله بمعنى أنك تعالج مشكلة الفقر عندك ثم تقول للعالم تعالوا وانظروا هذا هو الإسلام، أنا كيف عالجت مشكلة الفقر لا أن نذهب كدعاة على متن الطائرات بالدرجة الأولى لنقول لهم تعالوا وتعرفوا على الإسلام النظري أما الواقع المؤلم الذي نعيشه فلا تنظروا إليه، إذاً موضوع البحث في موضوع مصارف الزكاة هناك أناس ضعفاء.

الشريعة رأت الفقراء ضعفاء غير قادرين على الضغط، ممكن هناك الأطباء يشكلون نقابة مثلاً، يريدون أن يضغطوا لتحصيل حقوقهم، ممكن هناك المهندسون هناك المحامون هؤلاء الفقراء أناس معدمون لا قدرة لهم على الضغط، ممكن الطبيب يعني يأخذ مقابل بدل عناية، المهندس يأخذ مقابل عمل، هذا الفقير لا يوجد عنده ما يقدمه، لا يوجد عنده ما يقدمه ملقى على فراش المرض، صبي صغير، امرأة أرملة، رجل عاجز عن الكسب، بمعنى إذا تُرك سيهلك، لذلك جاءت الشريعة محتاطةً لهذا الأمر فبيّنت أن الصدقات بهذه القسمة جاءت بادئةً بالحصر (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ) جاءت (بالام) التي تبين الإستحقاق أو التمليك، ثم قسّمت ثم انتقلت (وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) انتقلت من (اللام) إلى حرف الجر (في) ثم قال تعالى: (فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ) جاءت كل هذه المؤكدات حتى لا يفقد الفقراء أموالهم، لأنه لا يستطيع أن يقف باب المحكمة ويقول: أيها الأغنياء أعطوني، فإن خصمه غير معروف، وخصمه غير معلوم، فلذلك نقول: إنه لا بد من الانتباه إلى هذه الفئة على أن وجود هذه الفئة يعني أن هناك من ظلمهم في أموالهم

من الأغنياء، لذلك تكلم الفقهاء عن نصيب الفقراء بقولهم: إن أموال الزكاة هي أموال الفقراء اختلطت بأموال الأغنياء، ويجب على الإمام أن يزيل الشيوع بين الأغنياء والفقراء في أموالهم.

إذاً الشريعة حيث أوجبت ذلك انتزعت فتيل الأزمة في المجتمع حتى لا تحدث الاختلالات الأمنية، سبب السرقة ممكن أن نقول الفقر، ممكن أن نقول كذلك سبب الفواحش، سبب الوقوع في المخدرات، سبب الوقوع في الجريمة، لكن نحن نقول هنا ليس السبب الذي هو يؤدي إلى المسبب

بالضرورة لأننا نحن نقول: إن الإنسان مختارٌ في فعله سواءً سرق كان فقيراً أم غنياً، سواءً ارتكب الفواحش سواءً كان فقيراً أم غنياً فهو مسؤولٌ عن تصرفاته ولم يعتبر الشرع الفقر سبباً للجريمة، بل اعتبر منع الزكاة هو سبب الجريمة لماذا؟ لأن هؤلاء الأغنياء اختطفوا أموال الفقراء فلذلك الغنى هو سبب الفساد والغنى الفاحش الذي يمنع حق الفقراء هم أسباب الفساد وهم الذين يستحق بهم هؤلاء الناس العذاب

(ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ)

(سورة الروم: الآية 41)

هيمنة الفكر الغربي على مجتمعاتنا العربية

إذاً الشرع يعزو هذه الجرائم إلى الكسب، لكننا إذا جئنا نحن إلى مجتمعاتنا العربية مع الأسف هناك

هيمنة من قبل الفكر الغربي المتعولم يعني تحدث أي جريمة شنيعة فيبدأ الإعلام بترداد السبب وهو الفقر، البطالة، شح الموارد، لماذا هذا البلد لا يتقدم؟ موارده شحيحة، لكننا إذا تفحصناه وجدناه غنياً بالموارد فأين ذهبت الموارد؟ إذاً الذين يقومون بالتضليل هم أصحاب رأس المال وليس غيرهم الآن يقوم

بمثل هذا التضليل إلا ما يمكن أن يبث من شبهات في العقيدة الإسلامية تروّج إلى بقاء الوضع على ما هو عليه بذريعة الإيمان بالقدر، أما الفساد فلا يضرب عليه فيجب أن يسلَّم بهذا الأمر، لذلك نحن عندما نناقش الجريمة التي تحدث أيّاً كانت تلك الجريمة، يمكن البعض يقول لك: والله جريمة الإرهاب مثلاً على هذا المصطلح يعني سياسياً ليس دينياً، جريمة السرقة، جريمة المخدرات، جريمة الفواحش، ما سببها؟ الفقر، جرائم القتل، ما سببها؟ الفقر، حدثت عدة عمليات سطو مسلح، نحن في الفقر، ما السبب؟ شح الموارد، ما معنى ذلك؟ معنى ذلك فليبقى الوضع على ما هو عليه، يعني ممكن أن يأتي تبرير الواقع من جهة الدين وأيضاً ممكن أن يأتي من جهة الاقتصاد نفسه بوصفه علماً لتفسير السلوك الإنساني بحسب الواقع الاقتصادي ومعنى ذلك أن هذا الإنسان في الفلسفة الغربية أصبح ريشةً في مهب الريح، وبالتالي أصبح فاقداً للإرادة وأصبحنا أمام حالة من الجبرية الغربية التي يزعم (أوغست كونت) أنه من أهلها طبعاً ويدّعي ذلك ويفلسف لهذا الأمر بأن هذا الواقع الذي نعيشه هو واقع نتاج حركة كحركة الطبيعة فعليكم أن تسلّموا بهذه الوقائع الاجتماعية والإنسان في هذا مجبر ليس مختاراً، ونحن نقول:نحن فيما يتعلق بالجبر قد بيناه أنه خلق إلهي لكننا نتكلم عن منطق المسؤولية وعن منطق المحاسبة.

الفلسفة الغربية بين نفي القدر والجبرية

إذاً الفلسفة الغربية ليست فلسفة حرية ولا هي ليبرالية إنما هي ليبرالية في نهش أموال الفقراء لكنها عندما تنهش أموال الفقراء تأتي بمبررات وقد تكون دينية بأن شح الموارد هو السبب لعدم وجود التنمية، على سبيل المثال عدم توزيع الموارد توزيعاً عادلاً وما إلى ذلك من مثل هذه المقولات التي لا نؤمن بها في ديننا بالمرة ونعتبرها جبريةً بامتياز، إذاً الإسلام عندما تكلم عن جانب عقدي وتكلم عن جانب المحاسبة والمسؤولية أثبت الاختيار للإنسان وأثبت الكسب للإنسان وفي نفس الوقت خلّص الإنسان من حتمية التاريخ وما يمكن أن يسمى بالجبرية المعاصرة التي تريد أن تعيد تفسير الإنسان في هذا الكون على أنه سن في دولاب ثم بعد ذلك التغني

بالحرية فإذا كنت تفسر الجريمة لسبب اقتصادي ولأن هذا الرجل مدفوع بأنزيمات في جسده أو أن جمجمته هي هكذا جماجم المجرمين مثلاً فلماذا تضعه في السجن؟ فهذا الأمر لا قِبَلَ له به وليس مختاراً.

يعني بالخلاصة إما أن تجدهم ينفون القدر وإما إنهم يقولون بالجبرية، فهم يجمعون الإثمين الجبرية ونفي القدر في الوقت نفسه بالحرية وأنك أنت تصنع وجودك بنفسك كما هو الحال في وجودية سارتر أن الإنسان يصنع وجوده بنفسه، إذاً ما بين من يقول لك: أنت تخلقك الطبيعة وبينما من يقول لك: أنت تخلق نفسك ما الفرق في هذا بين الجبرية التي كانت في صدر الإسلام وبين القدرية التي زعمت أن الإنسان يخلق أفعال نفسه فسنجد أن هذا البلاء بلاء إنساني لكننا نحن نقول أن هناك فرقاً بين الانحرافات العقدية في الطوائف المنتسبة للإسلام وتحت قبة الإسلام وبين الفلسفة الغربية التي يجب أن تتناول من هذا الجانب فهي إما أنها تنزح نزوحاً شرساً نحو الجبرية وإما أنها تنزح نزوحاً شرساً نحو القدرية ونفي القدر كما يفعل سارتر وأن الإنسان يخلق وجوده بنفسه، فلا هؤلاء اهتدوا ولا هؤلاء اهتدوا ولا هم يسلكون مع الناس طريق الحرية ولا هم تجدهم أصلاً حتى يسلكون مع الإنسان طريق الاختيار لذلك نحن في اعتقادنا أثبتنا التسليم لله عز وجل وأثبتنا الاختيار للإنسان وأثبتنا المسؤولية وأثبتنا المحاسبة وفي الوقت نفسه حررنا الإنسان من قهر الطبيعة وجعلناه كائناً مختاراً مسؤولاً مكرماً على نحوٍ مختلف تماماً عما هو في الفلسفة الغربية الجبرية المؤلمة للإنسانية التي تتحمل اليوم مسؤوليةً كبيرة تجاه هذه الدماء التي نزفت في مستعمراتها السابقة وتركتها تعاني الفقر والإفقار أيضاً والإيقاع في فخ الدَين المفترس حتى تبقى مقترضاً فلا أنت في هذه الديون تموت ولا تحيا فهذه الديون لا تموت فيها ولا تحيا لا تحيا اقتصادياً وتعتمد على النفس وكذلك لا يريدونك كذلك أن تموت بل أن تبقى تعمل بقدر سداد قسط الدين وخدمة فوائد الدين ثم بعد ذلك يتغنّون لك بحرية الإنسان وحقوق الإنسان مع الأسف الشديد.

إذاً نحن هنا انتهينا من الجانب العقدي تكلمنا في الجانب الفقهي تكلمنا في الجانب العادي الذي هو في الواقع الاقتصادي والتوصيف في مجال الاقتصاد.

الاستفادة من الاقتصاد في الفقه الإسلامي

سؤال: هل نحن مع في هذا الأمر لا نستفيد من الاقتصاد أبداً في فقهنا الإسلامي في التعامل مع الاقتصاد؟ كيف نستفيد بلغةٍ أخرى من الاقتصاد في معرفة أوصاف الفقر؟ نحن الآن في فقهنا الإسلامي أحياناً عندما تنظر في الكتب التراثية عندما يتكلمون عن الفقير يتكلمون عن الفقير بلغةٍ بسيطة بمعنى أنه من كان لا يملك حاجاته الأساسية لا يجد طعامه لا يجد شرابه، هناك تفريق بين المسكين والفقير في بعض الأحوال لكن حقيقةً تغير الوقائع جعلت من وصف الفقر شيئاً متغيراً في نفسه فعندما نتكلم في موضوع التغير في موضوع الفقر فإنما نرى أن اليوم الفقير مختلف عن الفقير سابقاً لم يكن لدى الفقير سابقاً فاتورة الماء ولا فاتورة الكهرباء ولا فاتورة الاتصالات مثلاً لم تكن المواصلات على هذا النحو موجودةً سابقاً فعندئذٍ نحن في هذه الحالة وجدنا أن الاقتصاد قد قطع شوطاً جيداً في موضوع دراسات الفقر وتوصيف الفقر وتصنيف الفقر وخط الفقر مما يعني أننا لابد من تلمس شيء من الاستفادة من هذه العلوم التي يمكن أن تخدمنا في تنزيل الحكم الشرعي على الواقع.

الحقيقة فيما يتعلق في هذا المجال أود أن أبين شيئاً بالرسم على السبورة فيما يتعلق بالحكم الفقهي الثابت وتغيرات الوصف في محل الحكم، الآن بالنسبة لخط الفقر نقول الآتي: نحن في كل زمانٍ وفي كل مكانٍ الحكم هو الزكاة للفقير، هذا الحكم لا يختلف في القرن الأول والقرن الخامس عشر، إذاً هذا الحكم ثابت، لا يعرف التغير في الزمان، لكننا إذا جئنا إلى النظر في وصف الفقير ونعبر هنا الآن محل الحكم هو الفقير، إذاً الزكاة تعطى للفقير إذاً هل وصف الفقر ثابتٌ أم متغير؟ متغير، فنجد أن وصف الفقر يختلف من بلدٍ لآخر ومن زمانٍ لآخر ومن مكانٍ لآخر فنجد أننا في هذا نلحظ تغييراً مستمراً في وصف الفقر، إذا جئنا إلى توصيف الفقر المعاصر في الجانب العادي الذي سنضعه تحت العادي الاقتصادي بمعنى العادي الاقتصادي لا يتوقف على دليل جزئي شرعي تفصيلي، يعني الرسول صلى الله عليه وسلم لم يحدد بكتابٍ أو بسنة من هو الفقير بالتفصيل يعني لم يقل لك دخله عشرة

دنانير، ولم يقل لك دخله أربعون ديناراً، ولم يقل لك حاجات الفقير هي الطعام والشراب واللباس فقط لأنه ممكن أن تتطور الأزمان فيصبح حاجة للفقير المواصلات والتنقل، أو فاتورة الماء، أو فاتورة الكهرباء، أو فاتورة التعليم، التعليم سابقاً كان بطريقة نمطية بسيطة والكتاتيب، ويأخذ الطالب شيئاً عينياً لأستاذه لكن أنت الآن في مجتمع النقود، والآن النقود الورقية الآن أصبح هناك حديث عن النقود الإلكترونية كذلك وربما تتسارع هذه النقود الإلكترونية وتصبح يوماً ما هي النقود البديلة للنقد الورقي أو العملات.

تعريف خط الفقر

الآن سنجد أن الشريعة لم تتحدث عن هذا بالتفصيل إنما أعطت للفقيه الصفة لهذا المحل وهو هذا محل الحكم وهو من لا يكفي دخله حاجاته الأساسية الذي هو ما نحن نسميه حد الكفاية، لذلك عندما نتكلم في الفقه ويتكلم الفقهاء بالفقه عن حد الكفاية بينما نجد أيضاً فيما يتعلق بالطعام الذي هو حد الكفاف، نجد في الاقتصاد يتكلمون عن الفقر المطلق والفقر المدقع هنا يتكلم الفقهاء عن إعطائه وإغنائه لمدة عام لأن سيحدث أيضاً حول جديد وزكوات جديدة إذاً هناك ملحظ الكفاية إلى مرحلة العام فمن كان ماله، دخله لا يكفيه العام وتتهدد حاجاته الأصلية التي يحتاج إليها ونحن نقرر هنا بالحاجيات التي تشمل تحتها أيضاً لابد أن يكون داخلاً وهو الضروريات، أما الكماليات فلا تدخل في الزكاة، الكماليات التي هي محاسن الحياة من الألبسة الجميلة والأطعمة الرغيدة وما إلى ذلك فنجد أن الشريعة عندما فرضت الزكاة في الحبوب إنما فرضتها في أقوات وفرضتها في حاجيات أساسية للإنسان.

إذاً سنجد أننا لو أردنا أن نبحث عن خط الفقر اليوم، كيف نعرف خط الفقر؟ وهذا أمر ضروري لطالب الفقه فممكن أن تدخل على دائرة الإحصاءات العامة مثلاً وتنظر في تقرير الفقر في الأردن فإنك ستجد السلع الأساسية، يعني إذا أردت أن تعرف الفقير الآن نحن نتحدث عن الحكم العادي، والعادي الاقتصادي، هذا العادي الاقتصادي نتكلم فيه على أنه بمثابة التوصيف يعني أنا عندما أتكلم عن الاقتصادي في هذا الجانب لاحظوا أنني خالفته بالفلسفة والاعتقاد وخالفته في الكسب لكن لما جاء إلى

توصيف الفقر فوجدته يوصف الفقر بحسب معطيات الفقهاء وهي الحاجيات فأجده قد صنف السلع الأساسية ونحن نقول الآن إياكم وأن تمس الضرائب السلع الأساسية مثل السكر القمح الخبز الشاي القهوة التي هي الأشياء التي هي استهلاك حاجي معتاد للناس.

لكن هناك أشياء لا تدخل ضمن هذا مثل الشامبو مثلاً أنواع الرفاهية والكماليات التي تعد من كماليات الحياة فممكن الدولة تتجرأ بالضريبة على تلك السلع الكمالية لكنها تشعر إذا اقتربت من هذه السلع الأساسية أنها تمس حاجيات أساسية للمجتمع وبالتالي عندما أتكلم عن خط الفقر هنا أتكلم عن العادي وليس الفلسفي الذي يصطدم مع الاعتقاد وليس الفلسفي كذلك الذي يصطدم مع دليل جزئي تفصيلي في الشريعة إنما أنا أتكلم كما لو يمكن أن تذهب إلى الصيدلية وتشتري دواءً منتجاً أجنبياً تماماً، هذه الأشياء لا تصطدم مع أدلتنا التفصيلية الجزئية ولا تصطدم مع أدلتنا الكلية ولا تصطدم مع عقيدة ولا تصطدم مع شريعة إنما هي جاءت مثل البناء وصناعة الاسمنت والحديد.

الاقتصاد هو توصيف لمحل الحكم

لذلك نجد أن في الاقتصاد جزءً متعلقاً بالعاديّات يمكن أن يستفاد منه، عندما يكتب تقريراً للفقر حساب المحافظات الآن نحن نتكلم بهذا الموضوع بالفقر بحسب المحافظات أجد أن أفقر محافظة في الأردن وادي عربة مثلاً، طيب ما حكم نقل الزكاة إلى المناطق الأفقر؟ يجوز نقل الزكاة إلى المنطقة الأفقر أو مثلاً على خلاف في المنطقة التي هي مساوية في الفقر، لذلك أنت في بنائك للحكم الفقهي اعتمدت واستندت على تقارير للمناطق الأشد فقراً في البلد إذاً أنت معتمد على دراسة كان صانع هذه الدراسة في غفلة من الحكم الفقهي لكنك وجدته قد أصاب في هذا الجانب ووفر لك معرفة يمكن أن يستفاد منها لا نريد أن يكون طالب الزكاة في مادة العبادات2 يناقش في الزكاة لكنه في غفلة من خط الفقر والسلع الأساسية التي هي يبنى عليها الحكم الفقهي وبالتالي نجد أن الاقتصاد هو توصيف لمحل الحكم كما يعبر الأُصوليون بمعنى أن هذا الحكم لابد أن يتنزل هنا فنجد أننا الآن نفترض هنا تفاوت في محل الحكم هنا في ضيق في

محل الحكم هنا تفاوت تغير محل الحكم الآن هل تغير الحكم الأصلي؟ لم يتغير، ما الذي تغير؟ الذي تغير هو محل الحكم.

طيب نحن الآن في مثل هذا في العباديات نتكلم في جانب اقتصادي مهم في معرفة المناطق الأشد فقراً في معرفة الفقر المطلق والفقر المدقع وإنما لمّا نرى الفقر المدقع فعلينا أن نحث السير باتجاه هذا النوع من الفقر لأن هذا الفقر هو الأشد إيلاماً، بما استعنا؟ استعنا بالعادي الاقتصادي الذي كان عندما يرسم هذا الخط ما كان في باله يوماً أنه سيبحث في جانب الزكاة ولكن بما أنه توصيف عادي صلح لأن يبنى عليه حكم كبقية الأحكام الطبية مثلاً من الجراحة من غيرها لذلك نحن في علم الاقتصاد لابد أن نجري عملية تكرير ليست رفضاً مطلقاً وليست قبولاً مطلقاً نحن نستطيع أن نكرر مثلاً قانون العرض والطلب وقانون السعر وتحديد السعر وعلى وفق السوق وما إلى ذلك الشرع اشترط أن تكون السوق عادلة بمعنى لا يوجد احتكار نهى على أن يبيع حاضر لباد نهى عن تلقي الركبان، نهى عن أشياء تؤثر في عدالة السوق لأن إذا لم يكن هناك عدلٌ في السوق فمعنى ذلك أن السعر لن يكون عادلاً لذلك لابد أن نلحظ السعر العادل الذي يمكن أن تصبح فيه المكاسب حلالاً

(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لاَ تَتَلَقَّوُا الرُّكْبَانَ، وَلاَ يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ)

(متفق عليه)

محل الحكم متغير

الآن هذا محل الحكم متغير نحن الآن وضعنا نفترض أننا هنا وضعنا السلع الأساسية على سبيل المثال وضعنا الخدمات الأساسية لكنني عندما أرى في السلع الأساسية في بعض التقارير أرى الكحول في بلادنا العربية الإسلامية، كيف ترى الكحول؟ إذاً هذا اصطدم مع الدليل الجزئي التفصيلي أم لا؟ يلغى، يلغى فوراً لكنني عندما أجد أن هناك إحصاءً أن الأسرة الأردنية من ستة أفراد طبعاً هذا كان قديماً ثمانمائة وخمسة عشر دينار هذا خط الفقر فترى الموظف مثلاً راتبه خمسمئة دينار والأسرة الأردنية معدلها على سبيل المثال ستة أفراد مع الأب والأم عندما تجد أن في السلع أو الأشياء الأساسية التي

يحتاجها الإنسان مثلاً تجد السكن في عمان غالي لكن في بعض المحافظات في الأطراف رخيصة إذاً أنت تستطيع كفقيه في الزكاة أن ترسم للمزكّين خطوطاً عريضة في تصريف أموال زكاتهم لا أن تجدها متكدسة في مناطق أقل فقراً مع فقراء بينما الأكثر فقراً تجدهم لا أحد عندهم لذلك نحن في هذا المجال أصبحنا نناقش في العادي الاقتصادي ونبحث في موضوع العادي الاقتصادي من أجل الوصول إلى محل الحكم الذي هو توصيف محل الحكم.

الآن نأتي إلى شبهة من طائفة اللا دينين يقول لك: يا أخي الإسلام أحكامه ثابتة والتاريخ متغير والإنسان متغير والظروف متغيرة فلابد من تغيير الأحكام لتتناسب مع الظروف بعد ذلك ممكن أن يأتيك بعبارات جميلة الثابت والمتحول، ما هو المتحول؟ يريد أن يجعل الحكم الشرعي متحولاً نحن نقول له لا، الذي يتحول هو محل الحكم، وليس الثابت الشرعي، الثابت الشرعي سيبقى الربا حراماً لكن ما الذي يتغير؟ يمكن أن تتغير صور جديدة القمار سيبقى حراماً لكن ممكن يظهر اليانصيب الخيري ممكن تظهر ألعاب من القمار غير محدودة فسيبقى الحكم الشرعي يحصد هذه المحرمات ثم يلقي بها في سلة الظلم وفي سلة الضياع والتشرد ليبيّن للناس السبيل الحق إلى الله سبحانه وتعالى، لذلك كل ما يمكن أن يظهر من شبهات كثيرة حول الدين في موضوع التغير والزمان والظروف والواقع نحن نقول: التفتوا إلى محل الحكم وليس إلى تغيير الحكم، لأن الحكم ثابت.

خذوا على سبيل المثال ما يُدَّعى على أنّ عمر رضي الله عنه أوقف حد السرقة، حد السرقة هو قطع يد السارق، اعتبر هذا حد السرقة قطع يد السارق، الآن ممكن شخص سرق نقود الكترونية من حسابات مصرفية وهي حرز هذا يعني يدخل في موضوع الحَرابة أيضاً لذلك أنت أمام حالة أخطر من السابق وأن الحساب المصرفي المحمي ب Firewall وما إلى ذلك من هذه النظم يعني ذلك أن هذا الرجل يعني كسر ما هو أشد من الباب وما هو أشد من القاصة وما إلى ذلك، فلذلك أنت تقول: في تغيرات في محل الحكم وليس في الحكم، عندما تأتي إلى موضوع السرقة عمر رضي الله عنه رأى تغيراً في وصف الحكم إفترض أن هذا الرجل الجائع سرق، هل هذا يطبق عليه حد السرقة؟ هل هذا يطبق

عليه؟ لا في عهد عمر ولا في عام الرمادة ولا قبل عام الرمادة ولا بعد عام الرمادة، لماذا؟ لأن محل الحكم غير صالح لتنزيل الحكم عليه، كيف تفسر هذا بأن عمر ألغى حد السرقة أو أوقف حد السرقة! هذا كلام غير صحيح.

عندما يأتي على سبيل المثال اليوم قاضي ويقول: أفرجنا عن هذا الرجل لعدم كفاية الأدلة، طبق القانون أم لم يطبقه؟ طبق القانون، عمر طبق الحد ولكن هذا الرجل لم يكن صالحاً لأن يتنزل عليه الحد فهو عدم صلاحية في محل الحكم، انظروا إلى موضوع مثلاً أن عمر رضي الله تعالى عنه أوقف سهم المؤلفة قلوبهم، قال: هذا عمل بالمصالح، لا هو تغير محل الحكم، الحكم الزكاة للمؤلفة، نعم، لكن هذا تغير عليه وصف وهو أنه لم يعد لنا حاجة به، بناءً على أنه لم ينطبق عليه الوصف إذاً لا ينطبق عليه مصارف الزكاة، إذاً نحن عندما نناقش في موضوع استمرارية الأحكام الشرعية وحفاظنا على أحكامنا الشرعية من التغيير بسبب الظروف بمعنى أن الشريعة تصبح تنقلب بحسب انقلابات الواقع معنى ذلك أننا نصبح بلا دين وأننا نصنع ديننا وتحولنا من دين الإنسانية إلى إنسانية الدين، إنسانية الدين أن نضع ديننا بأنفسنا ويتقلب هذا التدين بحسب تقلبات الواقع فما كان ديناً في قرنٍ ماضٍ أصبح ليس ديناً في هذا القرن ونغير على الأسباب والشروط والموانع مما يعني أننا نورث للأجيال القادمة ديناً محرفاً لذلك يجب حماية هذا الخط المستقيم في الأحكام الشرعية جميعاً، جميع الحدود هن جميع الأحكام المجمع عليها هنا وبالتالي نحن ننظر إلى موضوع تغيرات في أوصاف في محل الحكم وهذا ما يعبر عنه الفقهاء في تحقيق المناط، هذا يسمى تحقيق المناط، ما معنى تحقيق المناط؟

تحقيق المناط

معنى تحقيق المناط كما يعرفه الإمام الشاطبي: أن يثبت الحكم بمدركه ولكن يبقى النظر في تعيين محله، أن يثبت الحكم بمدركه، هذا الحكم ثابتٌ بالمدرك، ما هو المدرك؟ الدليل، أي مكان إدراك الحكم، المدرك ماهو؟ اسم مَفْعَلْ وهو يدل على المكان، أي المدرك وهو مكان إدراك الحكم، من أين

أدركت الحكم هذا؟ أدركته من هذا المدرك، وهو قوله تعالى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ) إذاً ثبت الحكم الذي هو الزكاة للفقير بمدركه وهو الدليل (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ) هذا هو المدرك، هذا هو ثبت الحكم بمدركه، ولكن يبقى النظر في تعيين محله.

الآن ممكن يجلس الولد مع ابيه المزكي يقول له: يا أبي نريد أن نعطي فلان، يقول: هذا غني، عنده كذا وعنده كذا، وذاك الولد يقول والله الرجل لا يملك ثمن فاتورة الكهرباء، هل هما يتباحثان في رد أحكام الشريعة أم في تعيين المحل؟ في تعيين المحل فهو يريد أن يقول لك محمود فقير أعطه، خالد غني لا تعطيه، إذاً هذا بحثٌ في محل الحكم وليس في تغيير الحكم، معنى ذلك أن هذا النوع من الإجتهاد باقٍ إلى يوم الدين ولا ينقطع أبداً، أنت عندما تقول هل دخل وقت الظهر؟ أنت لا تغير على وقت الصلاة أنت تريد أن تتأكد من دخول الوقت فهذا التحرير لمحل الحكم وهو الصلاة في الوقت، وهو الصلاة في الوقت، عندما كان سابقاً يعني قريباً يعني يمكن في الخمسينات أو الستينات إلى غاية السبعينات كانوا لا يعتبرون السمنة مرضاً وبالتالي إجراء العمليات الجراحية بقطع الأعضاء لأجل إزالة السمنة، السمنة كانت تعد شيء من اللياقة شيء من الزينة لكن لما اكتشف العلماء الأمراض التي تسببها السمنة قالوا هذه أصبحت مرضاً، بناءً على أنها أصبحت مرضاً عندئذٍ تجوز عمليات السمنة إذا تعينت لعلاج هذا المرض، لكن لما كانت زينة ؟ لا يجوز، هل نحن غيرنا الحكم الأصلي؟ تغيير في أوصاف الحكم لم تنقلب الشريعة إذاً كان الحكم أن الزينة إذا كانت بقطعٍ وجرحٍ ووخزٍ وما إلى ذلك من هذه الأشكال المؤلمة فإنها لا تجوز، أما إذا كانت للعلاج فإنها جائزة هذا الحكم مستمر إلى قرنين وأربعة قرون وما قبل ذلك وما بعد ذلك إذاً هذا ثابت، لكن الذي اختلف ما هو؟ تغيرات في محل الحكم.

مثلاً شخص يقول لك: أنا الأن أريد أن أحقق المناط في موضوع تقويم الأسنان، تقول له: والله لا يجوز أن تغير على خلقة الله عز وجل، والطبيب يقدّر أن هناك تشوهاً في الأسنان، نقول: إن تقويم الأسنان علاج لإظهار خلقة الله للناس وليست لتغيير خلقة الله سبحانه وتعالى، إذاً سنجد أن هناك فرقاً بين أن يكون الحكم أصلياً وبين تنزيل الحكم على الواقع فيما يعرف بتحقيق المناط، إنسان أصابه حرق مثلاً في وجهه، هل ترميم ذلك الحرق مثلاً هو تغيير لخلق الله أم إظهار لخلق الله؟ إذاً كله بحثٌ في

محل الحكم، إذاً استقر لنا هذا فيما يتعلق بهذا الموضوع وهو تحقيق المناط وجئنا إلى علم الاقتصاد وجئنا إلى علم الطب وجئنا إلى علم المحاسبة وجئنا إلى بقية العلوم سنجد أن ثبوت الأحكام الشرعية بمدركها هذا ثابتٌ لا يتغير ولكن البحث الجاد والعميق والحقيقي هو في تنزيل الأحكام على محالها.

لذلك يعرف التاودي بن سودة هذا الذي هو تحقيق المناط يقول: "هو تصور انطباق كليات الفقه على جزئياته الحادثة"، لاحظ التاودي بن سودة أن هناك تغيراً على الجزئيات الحادثة ووصف هذا الخط بالكلي وتصور انطباق هذا الكلي على الجزئيات الحادثة فنجد أن هذا ليس مشخّصاً هذا كلي، هذا كلي لا يتعلق بشخص إنسان ولا بعين إنسان ولا ببلد ولا بمنطقة ولا بمحافظة ولا بزمان لذلك تجرد عن هذه العوارض فصار كلياً لكن انطباق كليات الفقه على جزئياته محمود يأخذ من الزكاة أم لا يأخذ؟ أحمد يأخذ أم لا يأخذ؟ لذلك هذا الكلي يريد أن ينطبق على ذات مشخصة بعينها، ونحن اليوم في الاجتهاد الفقهي في الواقع في الدروس والبحوث العملية نحن لا نتجاوز موضوع تطبيق كليات الفقه على جزئياته الحادثة، هل ستعتبر النقود الإلكترونية القادمة كالذهب والفضة فتطبق عليها أحكام الذهب والفضة أو أحكام الدنانير من زكاة وربا أم أنك لن تفعل؟ أنت تقوم بعملية تحقيق مناط هل هي نقود أم سلع وما إلى ذلك.

الخطأ في تحقيق المناط يولد كارثة

إذاً هنا نحن أثرنا العادي الاقتصادي العرض والطلب، التقويم وما إلى ذلك لكن عندما نأتي إلى الكحول نعتبرها غير متقاومة إذاً أنا أفرض الحكم الكلي بلا مواربة وبلا مجاملة وهذا لا يوجد فيه تغير إنما نحن عندما نتكلم عن التغير إنما نتكلم عن التغيير في محل الحكم وهناك الكثير الكثير في المجال الاقتصادي خصوصاً فيما يتعلق بتحقيق المناط وما يتعلق بفقه المعاملات أحياناً الخطأ في تحقيق المناط يولد كارثة يعني مثلاً لو قلت الفائدة البنكية هل يتنزل عليها الربا المحرم أم يتنزل عليها المضاربة؟ إذا قلت يتنزل عليها المضاربة لم يعد هناك شيء اسمه اقتصاد إسلامي نهائياً وبنوك اليهود إسلامية، إذاً عندما تقول هذه النقود الورقية لا يتنزل عليها أحكام النقود ما معنى ذلك؟ لا زكاة فيها،

يعني هذا الملايين المملينة في الحسابات المصرفية لا زكاة فيها، وماذا بقي من زكاة؟ بقي في الجمل وفي الشاة وفي القمح وفي الشعير وفي ما إلى ذلك، إذاً الخطأ في تحقيق المناط أدى إلى حرمان الفقراء من حقوقهم إذاً نحن قد نرتكب الظلم الذي ارتكبته الرأسمالية تماماً كما بيّنت ونمارس سياسات الإفقار كما بيّنت عن طريق الخلل في تحقيق المناط.

فهناك من قال: أن الفائدة البنكية ليست هي الربا وإنما هي أرباح مضاربة أموال وأرباح على الإتجار بالأموال كالمضاربة ومعنى ذلك أنّ هناك تضخم وأنّ هناك إفقار وزيادة في السلع وأن هناك نزوح بالنقود للنقود من مَواطِن السلع والخدمات إلى المضاربة بالنقود مقابل النقود بزيادة، السبب هو الإخلال بتحقيق المناط.

إذاً لا يعني أننا نحن في الفقه الإسلامي نتكلم بالعدالة أننا ناجون من التهمة والمسؤولية إذا أخللنا بتحقيق المناط، وقلنا في المستقبل إنّ هذه الأوراق النقدية لا ينطبق عليها أحكام الزكاة ولا يقع فيها الربا فهذا يعني أننا نعيد انتاج الرأسمالية من جديد باسم الإسلام، العدالة في العقود الإسلامية إذا لم يكن هناك عدالة حقيقية فمعنى ذلك أننا نعيد إنتاج الرأسمالية من جديد، انظروا إلى الشريعة في موضوع تحقيق المناط، الآن أنت ممكن ترسم صورة وتنشر صورة أو مقطع فيديو أحدهم يقول لك هذا يثير الكراهية ولو كانت آية قرآنية، ممكن أحد يرسم النبي صلى الله عليه وسلم بصورة مسيئة يقول لك: هذه حرية، إذاً أين الخلل؟

تحقيق المناط قياس

هذا الغرب متفق على الحرية وعلى عدم الكراهية لكنه يطبق الكراهية كما يشاء ويطبق الحرية كما يشاء، السبب هو الخلل عنده هو في تحقيق المناط، ونحن نقول أن تحقيق المناط قياس، إنّ تحقيق المناط ماذا؟ قياس، وهو من أنواع القياس، لذلك عندما ندقق في معاني الفقهاء في تحقيق المناط سواءً كان في تعريف الإمام الشاطبي: وهو أن يثبت الحكم بمدركه ولكن يبقى النظر في تعيين محله أو الذي

هو تعريف التاودي بن سودة الذي قال: "تصور انطباق كليات الفقه على جزئياته الحادثة"، ونحن لا نريد إعادة إنتاج الرأسمالية بألفاظ إسلامية من جديد ونصبح أمام عودة الابن الضال بمعنى بدأنا بالاقتصاد الإسلامي أقوياء ثم بعد ذلك بدأنا بالعودة إلى الاقتصاد الرأسمالي وأن ننهج ثقافة تبريرية، ثقافة فقط تلتمس العذر لهذه العقود التي إذا تأملت فيها وجدتها نوعاً جديداً من أنواع الرِّق بمعنى أنه لا يملك ولكنه يسدد، لا يملك شيئاً ولكنه يسدد ثلاثين عاماً أربعين عاماً.

لذلك البشرية في ظل عدم وجود الثوابت التي ذكرتها العقدية أو الفقهية أو الثوابت في مجال الإحسان وهو صدقة النافلة والمسح على رأس اليتيم وإعانة الفقراء ستبقى البشرية في دوامة لا تنتهي من الظلم فكما أن البشرية ثارت على نظام الإقطاع لكنه عاد إليها نظام الإقطاع على شكل إقطاع الشركات العابرة للقارات التي هي أصبحت كيانات الآن تحكم دولاً وتحكم شعوباً وعاد نظام الإقطاع بشكل متطور ومتقدم، رجال الأعمال عادوا على شكل النبلاء الذين كانوا في نظام الإقطاع الآن أصبحوا هم رجال الأعمال ولهم الحمايات في كل مكان حماية اقتصادهم، حماية استثماراتهم، استثمارات أجنبية تبكي من أجل أن تأتي إليك حتى إذا جاءت إليك ابتزتك وأصبحت تبكي منها فإن أرادت أن تخرج فإنك تبكي عليها فأنت في بكاء دائم لأن المنظومة ذات المنظومة ظالمة سواءً لم تأتِ أو جاءت أو نزحت من عندك المنظومة غير صالحة لأنها مركبة من فلسفة غربية نحن لا نريد أن نتحول إلى نمط استمرار للرأسمالية لكن في ثقافة إسلامية وبألفاظ إسلامية نريد أن نؤكد على الجانب المعرفي الذي صغناه اليوم في مجال الفقر سواء في مجال الاعتقاد أنّ الفقر خلقٌ إلهي وبالنسبة للإفقار هو كسبٌ من العباد ولا نريد أن تعاد الجبرية بشكل جديد الذي هو تنظيم

(أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ)

(سورة يس: الآية 47)

الاستقلال والحرية الحقيقية

بمعنى أنا مالي وله، حالة جبرية، لماذا أطعمه لقد اختاره الله فقيراً ما ذنبي أنا لماذا أعطيه من مالي؟ إذاً هي جبريةٌ، يعني هل هذه الجبرية الرأسمالية الحديثة مختلفة عن جبرية الذين قالوا: (أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ)؟ إذاً هو يريد أن يفلسف الوضع ويفلسف الواقع وربما يستعين بمن لا يفهمون القدر لأجل أن يبرروا جبريته لذلك نحن أكدنا على الفصل بين الجانب الاعتقادي الإسلامي والجانب الاعتقادي الفلسفي الغربي وهكذا يبين الإسلام ويحرر الإنسان ويحرر قلبه من الخضوع للأغنياء والخضوع للرأسمالية والخضوع للقوى المهيمنة أنت رزقك من الله لا تخشى شيئاً خذ قراراتك بحكمةٍ وعلى علمٍ وعلى دراية من أهل الخبرة وتوكل على الله سبحانه وتعالى لتحرير اقتصاداتك لتحرير إنتاجك لتحرير سلعك لتكون مستقلاً اقتصادياً لأنك لا تستطيع أن تكون حراً وأن تكون كلمتك من رأسك إذا كان مع الأسف خبزك من مزارع غيرك.

فلذلك الاستقلال والحرية الحقيقية إطلاق الإيمانيات الاعتقادات القوية كفيلة بإعادة رسم الطريق أمام المجتمعات الإسلامية التي في مثل هذه الأيام تريد أن تنال تحررها واستقلالها الاقتصادي لكن التحرك غير الواعي بالمعرفة الدينية الصادقة وبتلمس الطريق الصواب أن تحشد هذه الجموع لا تدري هذه الجموع إلى أين تذهب بينما تجد أنّ بين أيديها مجال حرية حقيقية مجال عدالة اقتصادية بالمعنى الحقيقي ترى عندها منظومة علمية قادرة على أن تحقق العدالة.

طالب الفقه وطالب الاقتصاد اليوم

الغرب لا يوجد عنده إجماع في الاقتصاد نحن عندنا إجماعات في فقه المعاملات هذه الإجماعات في فقه المعاملات قادرة على تحقيق العدالة للكافرين والمسلمين وعلى وقف منظومة الظلم والجبرية والقهرية التي يعني أصبحت مهيمنة على العالم بل أصبحت الدول نفسها الدول القومية نفسها أصبحت ترزح تحت الكيانات المالية العالمية فما بالك بالأفراد، إذا كانت دول كبرى بتسعين مليون نسمة بمواردها أصبحت مرهونة لكيانات اقتصادية عالمية فما بالك بالأفراد، لذلك لابد نحن في هذه المواقف

التي نعيشها اليوم أن يكون لطالب الفقه ولطالب الاقتصاد أن يكون له (بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا) وأن يكون له (بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا)

(بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا)

(سورة الإسراء: الآية 110)

(بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا)

(سورة الفرقان: الآية 67)

لا قبول بالاستبداد المالي في نفس الوقت لا قبول بالفوضى الدموية التي تُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ

(وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ)

(سورة البقرة: الآية 205)

فلابد أن يكون هناك بيان معرفي صادق من داخل البيت الإسلامي يرفع الظلم عن المظلوم دون أن يكون هناك آثار وخيمة وجانبية تستنزف النفوس البريئة وتسفك الدماء المعصومة وبعد ذلك إذا بنا نفضي بعد قرن من التضحيات وملايين الشهداء ها نحن قد وصلنا إلى ما وصلنا إليه طريق مسدود، لماذا هذه التضحيات الكبيرة الهائلة جداً ثم نصل إلى مثل هذا الحال؟ إنما هو نتاج اختلالات معرفية كلية كبرى كان ينبغي أن نأتي بنموذجنا الكلي الذي يمسك بتلابيب العقيدة ويمسك أيضاً بتلابيب الاقتصاد ويمسك أيضاً بتلابيب الفقه والأخلاق والإحسان ثم نضرب هذا الكلي الغربي ونقذف بالكلي الإسلامي الحق على الكلي الغربي الرأسمالي الباطل فنضرب الكلي بالكلي حتى تتضح نظريتنا الشاملة التي يمكننا من داخل هذه النظرية أن نعيد تفسير العلوم والطبيعيات بحيث تكون لنا هوية مستقلة.

أكتفي بهذا القدر إن شاء الله تعالى، سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك.

أسئلة الطلاب:

السؤال:

من وحي ما تكلمت عن وادي عربة، هناك بعض أصحاب الزكاة الذين يريدون أن يزكون ويقولون مثلاً أن نحوّل الأموال إلى طرود عينية فنحولها هناك يعني نحول النقود إلى طرود عينية وهي أموال زكاة فما حكم الشرع فيها؟

الجواب:

الطرود الخيرية، الآن رجل استحق له دين عليك خمسون ديناراً أرسلت له طروداً عينيه ماذا سيقول لك؟ أنا لي عليك خمسون ديناراً أعطني دنانيري أنت لست وصياً عليّ أنا راشدٌ في مالي لا أريد زيتك ولا أريد رزك أنا أريد رز سيء لا أريد الأرز الحسن، أنا أريد شيئاً هذه الطرود لا تفيدني فيه، معنى ذلك أعطِ المال لصاحبه، طيب من الذي استفاد من الطرود؟ الذي ربح منها تاجر السوبر ماركت، والناقل، طيب أليست هذه السلعة التي وضعت في هذه الطرود عليها تكاليف؟ نعم، أليس المبنى المستأجر لهذا السوق هو جزء من تلك التكاليف؟ الأجرة لمن تذهب؟ تذهب للأغنياء، إذاً أصبح الأغنياء من صاحب العقار وصاحب المتجر والناقل هؤلاء جميعاً يعيشون على مال الزكاة ويستربحون من مال الزكاة، إذاً أنت أخذت من مال هذا الرجل وانتقصت وأعطيته لمن؟ للأغنياء، إذاً هذه الزكاة للفقراء لم تعد للفقراء، تغيرات هناك في الأوصاف.

يعني أنا ربما فاتني الحديث عن التغير في الوصف فيما يتعلق بابن السبيل واللاجئ اليوم لأن هناك من يريد أن يعطي أموال الزكاة لمؤسسات دولية تشتري السيارات وتعطي الرواتب للموظفين ويعيش هؤلاء أصحاب الرواتب العالية على طعام اللاجئين، الزكاة للاجئ الفقير إذا لم يكن هذا اللاجئ فقيراً فلا يأخذ، لكن ربما اللاجئ غير قادر على العمل بسبب قوانين العمل يمنع من العمل وبالتالي لا أستطيع أن أقول له أنت تستطيع أن تعمل لأنه لو مسك يعمل فعندئذٍ سيُرَحَّل وبالتالي أنا لا أستطيع أن أقول الآن أنه في موضوع الزكاة إذا كان قادراً على العمل وأناقش في هذا بالنسبة للاجئ.

فلذلك نحن نقول بالنسبة للطرود: الطرود هي ضد مصلحة الفقير وهي مع مصلحة الغني، كمن يذهب إلى المستشفيات ويتبرع للمستشفيات من أموال الفقراء، فعندما يذهب ويتبرع للمستشفيات من أموال الفقراء هؤلاء الأغنياء يستفيدون من هذه الأموال، لذلك لما نلحظ قوله تعالى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ) أول ما بدأ بالحصر (إِنَّمَا) ثم جاء بلام التمليك أو لام الاستحقاق على خلاف ثم قسّم ثم قال: (وَالْغَارِمِينَ

وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ) انتقل من حرف الجر الذي هو(الام) إلى (في) ثم قال: (فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) حَكَمَ وعَلِمَ فقَسَّم هذا التقسيم، أحدهم مرة يسأل يقول: هل نعطي الزكاة لبناء المسجد؟ قال له أحدهم: نعم هذا في سبيل الله لأنه بالمعنى العام، قلنا له: لمن هذا المسجد؟ قال: لله، وأن المساجد لله، الله غني أم فقير؟ تعطي الزكاة للأغنياء كيف هذا؟ أغنى الأغنياء هو الذي أغنى العالم هو الذي يعطيهم، أنت تريد أن تعطي لبيت الله؟ نحن نصلي على الحصير ويقبل الله منا صلاتنا ولكن إذا كان هناك جائع ومساجدنا من الرخام ماذا تفيدنا عند الله؟ لذلك أرجو أن نكون مع الشريعة في معانيها التي قصدتها وإلا بعد ذلك سنعيد تلفيق ألفاظ الشريعة لمعاني اقتصادية رأسمالية حديثة فالحرص على المعاني مهم جداً وحبذا أن نهتم بعلم الفروق، علم الفروق للقرافي المالكي وهذا العلم مهم وضروري جداً خصوصاً مع عشوائية التفكير واضطراب المفاهيم التي نعيشها اليوم التي ورّثت الحيرة للمسلمين في معرفتهم.

السؤال:

ما الفائدة من طرح القضايا الفقهية هذه إذا كانت لا تطبق على أرض الواقع؟

الجواب:

سؤال الأخ الفاضل يقول: ما الفائدة من هذا النموذج المعرفي إذا كان لا يطبّق؟ حقيقةً المعرفة أصلاً تسبق التطبيق، وقال ابن عاشر: في كتاب التصوف وهو (وادي التعارف)

وَيُوقِفُ الأُمُورَ حَتَّى يَعْلَمَا مَا اللهُ فِيهِنَّ بِهِ قَدْ حَكَمَا

(ابن عاشر)

لابد من معرفة حكم الله أولاً ثم بعد ذلك تفعل، لذلك المعرفة سابقة على التطبيق فلابد أن تعرف حكم الله أولاً ثم بعد ذلك تطبّق، فإذا لم تكن الأحكام معروفة أو كانت مضطربةً أو كانت عشوائية فإنك لن تستطيع أن تنجح في الواقع، أن تقول: هذا حرام، ثم يأتي بعدك يقول: لا هذا حلالٌ حلالٌ حلال، ثم تقول: هذا جائز ويخرج شخص بعدك ويقول لك: هذه ضلالة.

إذاً ضبط المعرفة الإسلامية في ضوء نظرية متكاملة وهذه ليست بدعاً من القول، وهذه يتكلم عنها الإمام الجويني لا يتكلم بطبيعة الحال عن نظرية المعرفة إنما يتكلم عن حقيقة الحكم العقلي والحكم العادي والحكم الشرعي وكيف تبنى المعرفة الدينية على نظام دقيق مترابط متماسك نحن استطعنا أن نعزل عبر النظرية الفلسفة الدينية الغربية واستطعنا أن نثبت الكسب، هذا بالعقيدة، واستطعنا أن نثبت الجزاء والمحاسبة وأثبتنا المسؤولية في الدنيا وفي الآخرة ونفينا القدرية ونفينا الجبرية الغربية ونفينا الوجودية تماماً وقلنا الوجودية هي شكل من أشكال القدرية لكن أسوأ، والجبرية شكل من أشكال الجبرية

الأولى لكنها أسوأ، لأنها تنفي أن يكون للإنسان له أي اختيار وتنفي الجزاء كذلك نحن أثبتنا الحرية للإنسان في الاعتقاد أن هذا من الله وفي نفس الوقت أثبتنا الجزاء والمحاسبة وعندئذٍ لا يوجد تبرير باسم الدين للمقصرين أو من يعتدون على الأموال ويظلمون الناس.

السؤال:

ممكن فكرة أو لمحة عن علم الفروق؟

الجواب:

علم الفروق حقيقةً يعني إذا ذكرت الفروق ذكر الإمام القرافي وكانت لدينا محاضرة السبت الماضية في كلية الفقه المالكي حول الفروق الفقهية، لكن الفروق الآن تحتاج إلى دراسة الفروع جيداً الإلمام بعللها وأحكامها وصورها الإطلاع على كتاب مثل كتاب الفروق للإمام القرافي من أجل الدخول على المفردات المشتبهة اليوم، الحرية اليوم والوجودية هي عبارة عن قدرية (أوغست كونت) زعيم الجبرية المعاصرة، إذاً نحن لسنا أمام حداثة نحن أمام أشياء عتيقة بالية قديمة متهالكة لكنها وجدت مسوقين ألبسوها لبوس الجِدَّة والحداثة وإنما هي في الواقع إنما هي ستوكات وأفكار مستعملة ومهترئة وإنما وجدت مسوقين أكثر في التسويق.

أما نحن فمازلنا نتجدد كما نرى في تحقيق المناط، ونواكب محل الحكم المتغير ونسارع إلى استيعاب الوقائع بعلمية وليس بفلسفة ولنا قدرة على تصنيف العلوم من الفلسفات أصبحنا كما يقال الرجعية وما إلى ذلك من مثل هذه الكلمات لكن هذه الكلمات باتت، ولكن هناك يعني كلمات أخرى ستستبدل لذلك نحن نقول: إن القراءة الواسعة في الفروع والأصول والقواعد تؤهل الطالب إلى الولوج إلى هذه المعاني المحدثة في الفلسفة، الناس الآن لا يعرفون متشدد ديني، لا نعرف ما معنى متشدد ديني؟ لا نعرف معنى متطرف، تكفيري، تنويري، إلخ، علماني، لكن علماني قالوا له: كيف تكون علمانياً أنت لست من أهل العلوم الطبيعية؟ العلوم الطبيعية هي (Sciences) أنت لست علمانياً فقال أنا علماني نسبةً إلى عالَم طيب عالم نسبة له عالمي وليس علماني طيب العلمانية العلمانية طيب ماذا يعني العلمانية؟

هي في الفلسفة الغربية (سيكولاريزم Secularism) فصل الدين عن الحياة، مع أنه يعتقد أن بوذا أو الهندوس إنما هي فصل الدين عن الحياة ما دخل هذا بالعلم؟ في الغرب جعلوا العلم مقابل للدين والعقل مقابل للكتاب المقدس هذه التناقضات نعيشها اليوم مثل صحيح البخاري، هل البخاري معصوم أم

ليس معصوماً؟ من قال لك هذا هو الكلام المنطقي!، هذه فلسفة غربية مهيمنة عليك اليوم، وهي الآن تنال من كتب علمية في منتهى العلمية، وما زال الإمام البخاري رحمه الله يكتشفون في مناهجه اليوم، وكتاب تُلقِيَ بالقبول، من قال لك: أنه معصوم أو غير معصوم؟ إذا كان معصوم فبالتالي أنت تدعي العصمة له وهذا غير صحيح، وإذا كان غير معصوم إذاً صحيح البخاري يشيع في جنازة مهيبة كتاب من كتابة كتب التراث ولم يعد له مكانة كيف هذا؟

لا عندنا مراتب للتصديقات: اليقين، الظن وهو ما ترجّح طرفه، والشك المستوي الطرفين، والوهم وهو المرجوح، لماذا تضع البخاري في ضمن الفلسفة الغربية معصوم أم غير معصوم؟ هذه كلية غربية نحن سنضع عليها إشارة خطأ سنأتي إلى منظومتنا البخاري يقين؟ لا ليس يقيناً لكنه ظنٌّ راجح، ويجب العمل بالظن الراجح، قرارات المحاكم ظن راجح، لم يقل أحد أن قرار المحكمة يقيني، دراسات الجدوى الاقتصادية لم يقل أحد أنها يقينية، ظن راجح يجب العمل به، وصفة الطبيب ظنٌ راجح ليست يقينية، وصفة الصيدلي كذلك، بقية العلوم ونتائج المختبر فيها نسبة خطأ ظنية إذاً لماذا تضعني داخل الفلسفة الغربية إما معصوم في الكنيسة وإما رجل اللا دين الرأي والرأي الآخر نضع إشارة خطأ بالأحمر العريض على هذا النموذج تقول له تعالى على نموذج العلم عندي يقين، ظن، شك، وهم، عندئذٍ سأضع صحيح البخاري مع رتبة الظن الراجح تلقته الأمة بالقبول وبناءً عليه يجب العمل به، والأصوليون على وجوب العمل بالصحيحين وأنهما من المرجحات، لذلك قال في المراقي:

وكونه أودع في الصحيح لمسلم والشيخ ذي الترجيح

من المرجحات صحيح البخاري يعني إذا جاء حديث في صحيح البخاري وحديث في غير صحيح البخاري الأصولي لا ينظر في السند ولا ينظر في الرتبة بالنسبة له صحيح البخاري تلقته الأمة بالقبول من هنا يبدأ لا يناقش في أي حديث في صحيح البخاري نهائياً هؤلاء هم أئمة الإسلام، فلذلك إعادة الكليات الإسلامية واستردادها عبر نموذج نظرية المعرفة ثم بعد ذلك طرح الكلي الإسلامي في مقابل الكلي الغربي وها نحن ذكرنا كلياً الآن وهو الكلي الغربي معصوم وغير معصوم، طرحنا الكلي الإسلامي، مراتب التصديقات الأربعة: اليقين، الظن، الشك، الوهم، ضع صحيح البخاري هنا سينجو ضع الاجتهاد الفقهي سينجو، ضع المذاهب الفقهية ستنجو وتصبح معمولاً بها إحملها ضعها في النموذج الغربي ستحترق تماماً، إذاً لماذا تحاصرني بنموذجك الغربي؟ أنا استخرج هذا النموذج من واقعي تماماً وأردُّ أمتي إلى كلياتها الإسلامية العميقة المدروسة وعندئذٍ يستطيع طالب الاقتصاد ضمن هذا المنهج أن يعلم صلاته وتسبيحه مع الفقه وأن يعلم صلاته وتسبيحه مع الاعتقاد، ويعلم طالب الاقتصاد أين هي

الجبرية وأين هي القدرية المحدثة التي هي الوجودية وأن الإنسان يصنع وجوده بنفسه عندئذٍ سيتضح لطالب الاقتصاد بواسطة الاعتقاد أن هذا هو السبيل القويم و (إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ)

(إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ)

(سورة الإسراء: الآية 9)

وبالتالي يصبح على بينة من ربه، طالب الاقتصاد كذلك، طالب العلوم الطبيعية كذلك، أما يأتي علماني ثم تدخل وتقتحم علينا المعرفة والكتب وما إلى ذلك، طيب إذا هو علماني فماذا نحن؟ طيب قال فلان الذي ينكر المعجزات وينكر المواريث قال هذا عقلاني، طيب وماذا نحن مجانين! هذا تنويري، ونحن ظلاميون! إذاً نحن تلبسنا بمنظومة العولمة وأصبحنا نريد أن نثبت جزئياتنا من داخل منظومة العولمة أصبحنا كمن يتوضأ بماء المجاري، لا يمكن هذا غير صحيح أنت تريد أن تثبت جزئية شرعية من داخل معصوم وغير معصوم؟ تستطيع أن تثبت جزئية شرعية من داخل أنّ إما أن تكون على دينٍ أو عقل؟ وجعل العقل ثنائية مع الدين، العقل جاء ثنائية مع الدين في الغرب ثنائية قطيعة، المنظومة الغربية تناقضات الرجل والمرأة، العامل وصاحب العمل، الحاكم والمحكوم، تناقضات الإنسان والطبيعة لذلك هو يريد أنك تعمل وتفكر في دينك لكن ضمن قطاره الكلي.

نحن نقول لهم: خذوا قطاركم ودعوا لنا قطارنا، سنركب في قطارنا سنعيد لم جزئيات وترتيبها تحت كليات وأظن أن علم الفروق للإمام القرافي سيكون فيه دُربة واسعة لشبابنا وطلابنا من جميع الاتجاهات العلمية وأن نحتوي كلياتنا لا أن تقول لي والله كلية الشريعة في الكليات الإنسانية وتلك من الكليات العلمية، الطالب في الشريعة إلى أين ذاهب؟ إلى الكليات العلمية؟ طيب فيما كنت إذاً؟ الكليات العلمية والإنسانية؟ إلى هذا الحد بلغنا في الإنضواء تحت الكل الغربي أن نجعل شريعتنا تحت الكليات الإنسانية؟ هو لأنه جعل الاقتصاد إنساني لأنه وضع إنساني جعل التربية إنسانية لأنها فلسفة إنسانية فوضع إنساني ووضع العلوم الطبيعية في العلمي لكن كان ينبغي عليك أن تقول: أنا ذاهب إلى الكليات الطبيعية وهي مندرجة تحت العلمية الآن أنا في كلية الشريعة لكنها ليست إنسانية وليست طبيعية لأنها حكمٌ شرعيٌ ثالث، إذاً علمي.

إذاً أنا أريد أن يعاد الترتيب لجزئياتنا ضمن كلياتنا، لا أن نكون غارقين في بحث في الجزئيات كالميراث لكن ضمن المنظومة الغربية الفكرية، كيف تستطيع أن تثبت الميراث هنا؟ لذلك سترون أننا نستنزف، لن تحلوا ما يتعلق بآيات الميراث تحت النموذج الغربي لماذا؟ لأنه يجب الاعتماد على أن هذا القرآن حكم الله في ماله وحكم على أمته وحكم على عبده، فالزوج عبدٌ والزوجة أمة لله، والمال مال الله

وصاحب الحكم حكم فيما أراد والحمد لله رب العالمين، انتهى الأمر، أما ليل نهار الميراث القوامة إلخ، من مثل هذه القصص وتركنا الفقر ينهش في الفقراء وتركنا الزكاة وتركنا القضاء وتركنا الفقه في الأموال وتركنا جل مشكلاتنا وبدأنا نستنزف من قبل النموذج الذي ما زال يرعى في عقولنا لذلك نحن نلفت الإنتباه إلى الكلي وليس إلى الجزئي.

لن نستطيع أن نثبت مسألة ميراث واحدة، مرات المرأة، الإخوة اليوم تأخذ المرأة كالرجل، قل لي والله أن المرأة كانت تكسب أو لا تكسب، أحياناً تاخذ أكثر من الرجل، أحياناً تأخذ أقل من الرجل، تريد أن تفسر الميراث على ضوء الذكورة والأنوثة لن يسلم لك الأمر لكنه يريد أن يحقق المساواة على ضوء الذكورة والأنوثة لأنه ينظر إلى الأسرة على أنها وحدة اقتصادية وهم شركاء متساوون وينظر على أنها كائنات بيولوجية المرأة كالرجل كائن بيولوجي ليس لنا علاقة في التصميم خلاص انتهى، إذاً ماذا يفعل؟ هو هكذا يفعل، أنت تريد من ضمن هذا النموذج أن تثبت الميراث؟ لا يمكن لذلك علينا ألا نغرق في الجزئيات وعلينا أن نحيي الكليات وهذا نموذج في نظرية المعرفة فيما يتعلق بإحياء الكليات.

السؤال:

1- ماهي علاقة الاقتصادي بالفقيه ؟

2- عن ضرب الكلي بالكلي .

الجواب:

طيب هو السؤال الأول فيما يتعلق بمنطقة الإقتصادي ومنطقة الفقيه: في منطقة يختص بها الفقيه ومنطقة يختص فيها الاقتصادي، يعني أنا لن أسأل الاقتصادي ما هي الدوال الرياضية التي أسست عليها هذا الرقم لأنها فنية، لكن أنا سأسأله ما المعايير التي بنيت عليها وصف الفقر والغنى سأجد أنه قد وضع الكحول منها، سأقول له ألغِ، تمام، لا غنى عن وجود مساحة متصلة بين الطبيب والفقيه بين الاقتصادي والفقيه بين عالم النفس والفقيه لا غنى عن هذه المساحة مع اتساع العلوم لا أنتظر أن يكون الفقيه اقتصادياً ولا أنتظر أن يكون الاقتصادي فقيهاً أريد أن احترم التخصص لكن الطاولة المستديرة هي التي ستوصلنا إلى هذا الجانب.

لكن المشكلة أين هو الفقيه الذي له القدرة على توجيه الأسئلة المهمة للاقتصادي؟ لا أن يستطرد في مسائل ليست ذات بال التي هي تؤثر في بناء الحكم يعني قلنا أن الزينة التي تؤثر في بناء حكم الزينة وجوازها وما هو لا يجوز القطع فيه من موضوع الزينة هذا ذكرناه، لكن هي كيف يوجه الفقيه

أسألته؟ حقيقةً يجب أن نتوجه الآن بالفقه إلى التخصص المخضرم، خضرمة التخصصات بمعنى أنت تريد فقيهاً في الملكية التجارية الآن هناك دراسات ماجستير خاصة بالملكية، في القانون هناك اتساع كبير جداً يتم، الآن كيف معالجة هذا الاتساع؟ أنت تحتاج الآن إلى فقيه معاملات معاوضات ومشاركات هذا من أوله إلى آخره معاوضات ومشاركات أنت الآن تحتاج إلى فقيه متخصص بالزكاة والوقف أنت الآن حتى غداً في المستقبل في مجال الماجستير والدكتوراه ستجد أنك بحاجة إلى تخصص حتى في الملكية الفكرية لماذا؟ اتساع العلوم يحتم علينا للمواكبة أن يكون هناك خضرمة بالتخصص، فلسفة الإعلام، الآن تحتاج إلى خضرمة تخصص الفقه مثلاً.

فلذلك نحن في كلية الفقه المالكي نتجه نحو هذا الاتجاه خضرمة التخصصات لابد أن يكون في عنا طالب محاسبة، المحاسبة الإسلامية في الزكاة، الآن قلت لي والله الزكاة الآن تحتاج إلى بنود محاسبية تفضل هذه شركة أحسب زكاتها، ماذا تقول له؟ عندي موجودات معينة لابد أن يعرف وعاء الزكاة ما الذي تجب فيه الزكاة وما الذي لا تجب به الزكاة؟ الشركات أنواع، زكاة الإسكانات مثلاً زكاة السلع نصف المصنوعة زكاة السلع أثناء وجودها في البحر، أنت أمام الزكاة تحتاج إلى بكالوريس الآن فعلياً ولذلك التوجه نحن خضرمة التخصصات الفقهية أمر أصبح لا محيد عنه.

مسائل الإمامة والسياسة الشرعية: مسائل الإمامة التي نحن نصنفها تحت السياسة الشرعية تخصص، ولذلك الموضوع الذي إذا أردت أن تنتج فقيهاً أنت تحتاج إلى طالب مميز وجاد وممكن واحد يكفيك، لكن ألف واحد لا ينفعوك يعني ممكن تصل ألف واحد لا ينفعوك لكن واحد يكفي بلد، واضح الكلام يعني هذه الشخصية هي المطلوبة هذه الشخصية هي المنشودة بمعنى أنه كيف أنا أستخرج شخص أينما سألته في الزكاة وجدته واقفاً؟ لن أسأله في البيوع غداً لقاء في الإذاعة حول الزكاة فلان في لقاء حول البيوع فلان في لقاء حول الوقف الذي كان في الزكاة هو هو، في لقاء حول الإعلام كذلك، لذلك يعني أظن أن الوقت قد اقترب على النهاية أليس كذلك الوقت اقترب على النهاية ربما ما استطعت أن أجيب على الكثير من الأسئلة أشكركم جميعاً في هذا اللقاء وأسأل الله عز وجل أن ينفع بكم.

بقي شق السؤال الثاني: المعرفة قلت نحن عاجزون أليس كذلك هذه المعرفة تحتاج قلم فقط قلم حبر بربع ليرة أو عشر قروش أنت تستطيع إذا جئت إلى حاجة مادية تحتاج إلى قلم بعشرة قروش فقط، لا تحتاج إلى أكثر من ذلك تحتاج إلى شيخ فتاح وعقل رجاح وكتب صحاح وطالب ملحاح هذا هو كل ما تحتاجه أما هذه المعرفة إذا استطعت أن تكسب المعرفة كل شيء سيكون لك نحن لماذا نحن لهم الآن؟ أنت تبحث في الاقتصاد لمن تبحث؟ لهم لأنك ضمن النموذج لا تستطيع أن تتحرر من النموذج

كل ما تكتبه كل الدراسات في التربية وعلم النفس ضمن النموذج الغربي ومنهج الفلسفة الغربي أنت تكتب والرصيد لهم، لماذا؟ لأنك معزول عن نموذجك الكلي.

أكتفي سيدي بهذا القدر جزاكم الله خيراً وبارك الله فيكم.